المنع
في النحو العربي

بقلم الدكتور

علاء دسوقي أحمد علي

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك في قسم اللغة العربية ـ
كلية الآداب والفنون ـ جامعة حائل ـ المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الثاني (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المنع في النحو العربي

علاء دسوقي أحمد علي

قسم النحو والصرف والعروض المشارك في قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والفنون ـ جامعة حائل ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : Alaa_desoky@yahoo.com

الملخص

دار هذا البحث حول قرينة لفظية سلبية مهمة تظهر على المستوى الأفقي في التركيب، تُسَمَّى" المنع"، وقد وضَّح البحث المراد منه، وبيَّن أن النحاة قد تناولوه في مواضع مختلفة من الأبواب النحوية، بالإضافة إلى كتب أصول النحو التي برز فيها بشكل واضح، كما بين أسبابه وبعض صوره، بالإضافة إلى كثير من القواعد التي تندرج تحته، مع ذكر الأسباب الداعية للقول به، مع بيان الترخص فيه.

الكلمات المفتاحية : القرينة، المنع، التضام، الترخص.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

١٤٩٦

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Prohibition in Arabic grammar

Alaa Desouky Ahmed Ali

Department of Grammar, Syntax and Presentations, Participating in the Arabic Language Department, College of Letters and Arts, University of Hail, Kingdom of Saudi Arabia

Email: Alaa_desoky@yahoo.com

Abstract

This research revolved around an important negative verbal predicate that appears on the horizontal level in the structure, called "preventing", and the research clarified what is meant by it, and showed that the grammarians have dealt with it in various places in the grammatical chapters, in addition to the books of the origins of grammar in which it emerged clearly, as Among its reasons and some of its forms, in addition to many of the rules that fall under it, with a mention of the reasons for saying it, with an explanation of the concession.

Keywords: presumption, preventing ،consolidation, licensing.

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى كل من اتبع خطاه، واستن بسنته، إلى يوم أن نلقى الله، ثم أما بعد، فإن هذا البحث يدور الحديث فيه حول قرينة لفظية سلبية مهمة تظهر على المستوى الأفقي في التركيب، تُسَمَّى" المنع"، تندرج تحت قرينة لفظية أهم هي "التضام".

وتعد قرينة "المنع" وجها مقابلا "للتلازم"، عالجها النحاة في الأبواب النحوية المختلفة، وأشاروا إليها بعبارات متعددة، مثل قولهم: يمتنع، أو لا يجوز، أو يتنافى، أو غير جائز...إلى غير ذلك من الألفاظ التي تمنع تلاقي لفظ مع آخر في باب نحوي، ويعد ارتكابه مخالفة وانتهاكا للقاعدة، ومن ثم للصحة النحوية(١)،كما أنهم مارسوها فيما أُطلِقَ عليه" قواعد التوجيه"(٢)، وأطلق عليها أستاذنا الدكتور تمام حسان مصطلح" التنافي"في بعض من كتبه(٣)، وذكرتها عند حديثي عن" الافتقار في النحو العربي"(٤)، ولكن لم

١ــ انظر: الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان:٢٠٧، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

٢ــ يقصد بقواعد التوجيه: قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه وتنظِّر له، وقد صيغت لتقديره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له. (انظر: الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب:١٨٩، ١٩٠، وانظر: قواعد التوجيه في النحو، د. عبد الله أنور سيد الخولي:١٢، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤١٧ ــ ١٩٩٧م.

٣ــ انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان:٢٢١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

ــ والبيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان:١٥٤، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣ م.

٤ ــ انظر: الافتقار في النحو العربي، للدكتور: علاء دسوقي أحمد :٣٩، ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١ م.

يتسع الوقت حينها إلى الحديث المطوَّل والموسَّع عنها، فأرجأت الحديث عنها إلى بحث مستقل، لعلي أن ألمَّ شتاتها، وأجمع شعثها، وأتتبع مظانها في كتب النحاة، فأميط اللثام عنها.

هذا، وقد فضّل النحاة في كلامهم على القواعد أن ينصُّوا على الواجب، وندر في كلامهم أن ينصوا على الممتنع؛ وربما يرجع ذلك إلى أن النصَّ على الممتنع يتطلب التطويل في صياغة القاعدة، واختصار القاعدة أمر مطلوب. فإذا قالوا ـــ على سبيل المثال ـــ : إنَّ" قد" تدخل على الماضي والمضارع، فتلك العبارة أكثر اختصارا وأسهل على الذاكرة من قولهم: يمتنع في "قد" أن تدخل على الأمر، وعلى الأسماء والضمائر والحروف، كما يمتنع ورودها في الجمل الإنشائية ...(١).

ويمكن لنا أن نتناول هذا البحث تحت النقاط الآتية:

أولا: **قرينة التضام**.

ثانيا: **المنع**: **لغة واصطلاحا**، **والنقول التي تدل عليه من كلام النحاة**.

ثالثا: **أسباب المنع**.

رابعا: **من صور المنع**.

خامسا: **من قواعد المنع**.

سادسا: **الترخص في المنع**.

وأخيرا، فإنَّ هذا البحث خطوة مهمة لفهم "المنع في النحو العربي"، وما يتعلق به من مسائل، فإن أصبت فيما أردت، فهذا من فضل ربِّي عليَّ؛ إِنَّ ربِّي غني كريم، وإن تكن الأخرى، فاللهَ أسألُ أن يجعل جزاء ما به من خطأ أجرًا واحدًا؛ إِنَّ ربِّي غفور رحيم.

---

١ ــ انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها:٦٤.

أولا: قرينة التضام:

التضام قرينة لفظية مهمة، تصوِّر أسلوب تآلف الكلمات في اللغة، ثم استخدام صور التآلف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلامي نفسه، أي أنه يتعلق بالسياق نفسه، مما يتضح معه أهميته بين القرائن التي يتضح معها المعنى النحوي(١).

وبلاغة الكلام لا تتحقق إلا بالتضام على نحو معين، أي لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضمِّ على طريقة مخصوصة؛ ذلك لأن تضامَّ الكلمات لا يأتي بطريقة عفوية، وإنما يخضع لنظام معين، وطريقة مخصوصة منظمة؛ لأن" الألفاظ لا تفيد حتى تُؤلَّف ضربًا خاصًا من التأليف، ويُعْمَدَ بها إلى وجه من وجوه التركيب والترتيب"(٢).

أما إذا اختلَّ هذا النظام، فإن الكلام "لم يحقق الغرض منه وهو الإفهام، ولا تمثِّل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة من تلك اللغة، فإذا نُظِّمت ورُتِّبت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة، وعبَّرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان، وليست اللغة في حقيقة أمرها إلا نظامًا من الكلمات التي ارتبط

---

١ ــ المقصود بالتضام" أن تستدعي إحدى الكلمتين الأخرى أو تنفيها، ويكون استدعاء إحدى الكلمتين للأخرى إما على سبيل الافتقار، كحرف العطف حين يستدعي المعطوف، وإما على سبيل التطلب، كالفعل حين يتطلب الفاعل أو نائبه، والتابع حين يتطلب المتبوع باعتبار ذلك حاجة من حاجات المعنى..." انظر: القرائن النحوية القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين: التقديري والمحلي، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان:٤٩، بحث بمجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٩٧٤ م، وانظر عرضا للقرائن النحوية في: اللغة العربية معناها ومبناها:١٧٨ــــ٢٤٠ .

٢ ــ أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني: ٨، صححه السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠ هـ ــ ١٩٨٨ م.

بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحتمه قرائن معينة بكل لغة، وليس ما يرد بالمعاجم من كلمات منفردة منعزلة إلا صورةً مشوهة مضطربة أشد الاضطراب لأي لغة من اللغات"(١).

هذا، وقد فطن النحاة القدماء لصلاتٍ تربط بين بعض الأبواب النحوية وبعضها الآخر، وبيَّنوا وظيفة كل عنصر تركيبي فيها، والمعنى النحوي الذي يؤديه، والصلات أو العلاقات التي تربطه بما حوله، وهو ما تناولوه تحت مُسمَّى" التلازم" الذي يحوي الافتقار والاختصاص، ويعد الجزء البارز من التضام، كما فطنوا -كذلك - إلى أن الوظائف والمعاني النحوية لبعض هذه العناصر قد تكون متنافية، أو ما يُطْلَقُ عليه" المنع"؛ فلا يجوز اجتماع التنوين مع الإضافة، كما يمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد، كما لا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه، كما يمتنع عندهم -على سبيل المثال - إضافة الضمير؛ لأن المضاف ينبغي أن يكون اسما صريحا(٢). وهذا معناه أن البنيتين في التركيب إما أن تختص إحداهما بالأخرى، أو تفتقر إليها، وهذا هو التلازم، وإما أن يمتنع ورود إحداهما مع الأخرى، وذلك هو المنع، وإما أن لا تلزم ولا تمتنع، وهذا هو التوارد(٣).

---

١ ــ من أسرار اللغة، للدكتور: إبراهيم أنيس: ٢٧٥، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، دون تاريخ.

٢ ــ التضام وقيود التوارد، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان: ١٠٠ــ ١٠٣، بحث بالمناهل، العدد السادس، السنة الثالثة، رجب: ١٣٩٦هـ ــ يوليو: ١٩٧٦ م

٣ ــ انظر: ضوابط التوارد، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان:٣٠٧، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية، ج ٥٨ ، شعبان ١٤٠٦ هـ ــ مايو ١٩٨٦م

ولا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من قرينة التضام، إما في صورتها الإيجابية، كالافتقار والاختصاص والتوارد، وإما في صورتها السلبية كالمنع أو التنافر([١]) .

ومعنى " الاختصاص" أن يرتبط ورود العنصر اللغوي بعنصر آخر من نوع معين لا يتعداه إلى غيره، وهو من صفات الأدوات، كاختصاص حروف الجر بالاسم، واختصاص السين وسوف ولن وجوازم الفعل الواحد بالفعل المضارع وغير ذلك([٢]). وقد انتفع النحاة بهذه الظاهرة في تنظيرهم للإعراب، فكان من أصولهم أنه" لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا "([٣]).

وهذا المعنى للاختصاص نجده يمتُّ بصلة قوية إلى المنع؛ فكون اللفظ مختصا بعنصر يجعله يتنافى معه ورود العناصر الأخرى عليه، فمجيء الأداة " لم" – مثلا – وهي مختصة بالدخول على المضارع، يمتنع أن يرد بعدها الفعل الماضي أو الأمر أو الاسم، وكون حرف الجر مختصا بالاسم يأبى عليه أن يتلوه فعل أو حرف وهكذا.

---

١ ــ انظر: البيان في روائع القرآن: ١٥٤.

٢ ــ انظر: الخلاصة النحوية، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان :٨٠، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠٠م.

٣ ــ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: مسألة: ١٠، ص:٦٩، تحقيق د.جودة مبروك محمد، ومراجعة د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.

ثانيا: المنع: لغة واصطلاحا، والنقول التي تدل عليه من كلام النحاة.

إذا كان المعنى اللغوي للمنع يدور حول الإحالة بين الرجل والشيء الذي يريده، والكفّ عن الشيء وتعذر حصوله(١)، فإن المفهوم الاصطلاحي يتقارب معه، فالمنع اصطلاحا هو: امتناع اجتماع الضدين من الناحية النحوية في الكلمة أو التركيب، أو هو: حكم نحوي يُراد به رفض كل ما يخل بمقتضيات الصحة وقواعدها، لعلة تمنع من ذلك، تحول بينه وبين الصواب(٢). وهو قريب من تعريف التنافي عند أستاذنا الدكتور: تمام بأنه "تنافر لفظ مع آخر، بحيث لا يردان معًا متواليين في تركيب واحد"(٣).

مع ملاحظة أن مفهوم المنع وهو مصطلح نحوي، لم يتعدّ عند النحاة – في الغالب – المعنى اللغوي للفظة عند استعمالهم إياها في مواطن المنع، وعدم الجواز، سواء صرَّحوا بذكر هذه اللفظة، أو استخدموا ألفاظا ترادفها، أو تعبيرات تدلُّ عليها، ولعل ذلك يرجع إلى أن النحويين لم يكونوا يعنون كثيرا بتحديد مصطلحات هذه القرينة في المقام الأول، وإنما كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية، فكانوا يهتمون بالمعاني اللغوية لهذه الألفاظ من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية(٤)، بدليل أنهم لم يقتصروا على تحديد مصطلح معين لها، وإنما انصرفوا إلى استعمال غيرها لتدل على مدلولاتها.

١ــ انظر: مادة " منع" في لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

٢ــ ظاهرة المنع في النحو العربي، للدكتور: مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي:٢٤، ٢٥، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،١٤٢٢هـ ــ٢٠٠١م

٣ ــ انظر: البيان في روائع القرآن:٢٤٤.

٤ــ انظر: ظاهرة المنع في النحو العربي:٢٤.

ومن النقول التي توضح هذه القرينة عند النحاة وتكشف عنها ما تردد كثيرا، نحو قولهم: يمتنع، أو يتنافى، أو لا يرد، أو لا يجوز... إلى غير ذلك من الألفاظ التي تقع تحت هذه القرينة، أو تندرج تحتها.

قال سيبويه(ت ١٨٠هـ):" المعرفة لا توصف بها النكرة، ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضا"(١)، والعلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لما بينهما من المخالفة؛ لأن" النكرة تدل على الشيوع والعموم، فهي كالجمع، والمعرفة تدل على الاختصاص، فهي كالواحد"(٢).

وقال – أيضا –:" لا تكون "لات" إلا مع "الحين" تضمر فيها مرفوعا، وتنصب الحين، لأنه مفعول به"(٣). فمعنى قوله: لا يكون إلا كذا، أننا نثبت هذا الشيء ونوجبه، ونمنع ما سواه، فتمتنع أن تكون "لات" إلا مع لفظة "الحين".

وقال –كذلك –:" فإنما منعك أن تقول: نعم الرجل، إذا أضمرت أنه لا يجوز حسبك به الرجل، إذا أردت معنى: حسبك به رجلا"(٤). فكلمة "لا يجوز" تتقارب مع دلالة " يمتنع كذا مع كذا".

والدليل على هذه القرينة – أيضا – قول المبرد(ت٢٨٥ هـ):" فأما عشرون أيما رجل، فلا يجوز، وإنما امتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام

١ــ الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :١٧/٢، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ــ ١٩٩١م

٢ــ شرح المقدمة المحسبة، للطاهر بن أحمد بن بابشاذ:٤١٧/٢، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، الكويت،١٩٧٦ــ١٩٧٧م.

٣ ــ الكتاب:٥٧/١.

٤ ــ الكتاب:١٧٨/٢.

الموصوف، حتى تتمكن في بابها"([1]). فالصفة تمتنع أن تقوم مقام الموصوف، حتى تتمكن من بابها، ونلحظ هنا أنه استخدم ألفاظا متقاربة في الدلالة مع بعضها، وهي: لا يجوز، وتمتنع، وكلاهما يقترب من دلالة يتنافى كذا مع كذا.

وذكر ابن السراج (ت٣١٦ هـ) أن الاسم يُعْرَفُ بأشياء كثيرة منها: دخول الألف واللام اللتين للتعريف، نحو: الرجل... ويُعْرَفُ - أيضا - بدخول حروف الخفض عليه، نحو: مررت بزيد وبأخيك وبالرجل.. ويُعْرَفُ -كذلك - وهذا موضع الشاهد - كما يقول:" بامتناع "قد" و"سوف" من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول: قد الرجل، ولا سوف الغلام"([2])، ولا يجعل هذا الامتناع خاصًّا بالاسم فقط، وإنما يقع أيضا في الحروف، فسوف وقد تمتنعان من الدخول على الحروف([3])، ومن الدخول على فعل الأمر والنهي، إذا كان بغير لام، نحو: اضرب، واقتل، ولا يجوز أن تقول: قد اضرب الرجل، ولا سوف اقتل الأسد. والاسم ينعت، والفعل لا ينعت، وكذلك الحرف، تقول: مررت برجل عاقل، ولا تقول: يضرب عاقل، فيكون " العاقل" صفة ليضرب([4]). فنلحظ هنا أن ابن السراج قد استعمل لفظة" امتناع".

---

١ ــ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد:٢٩٣/٤ ــ٢٩٤، تحقيق الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ ــ ١٩٩٤ م

٢ ــ الأصول، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج: ج:٣٧/١، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨ م.

٣ ــ انظر: الأصول، لابن السراج: ج:٣٧/١، ٣٨.

٤ ــ انظر: السابق: ج٣٨/١.

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في منع دخول التنوين في الفعل:" فإن قلت: إنهم رفضوا ذلك من الفعل من قِبَل أنَّ الأفعال لا يليق التنوين بها، ولا له مدخل فيها، فالجواب: أن الفعل إنما يمتنع فيه من التنوين ما كان دالا على الخفة والتمكن، فأما غير ذلك من التنوين فقد أدخل عليه" (١). كما أنه لا يجوز حذف المقسم عليه، وتبقية القسم؛ وذلك لأن "الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم، فمحالٌ أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكَّد؛ لأنه نقض"(٢). فالمنع – أو عدم الجواز – القائم هنا بسبب المعنى والتناقض.

قال أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ هـ):"و"مذ" و"منذ" لا يجوز إضافتهما إلى المضمر إذا كانا اسمين، وقال أبو العباس المبرد: ولا أرى ذلك إلا جائزا، والأكثرون يأبون جوازه، كما أبوا جوازه في "ذو" و"حتى" و"كاف التشبيه""(٣). فهنا نجد أنَّ "مذ" و"منذ" تمتنعان من الإضافة إلى المضمر، وعبر عن ذلك بلفظي: لا يجوز، ويأبون جوازه.

واستخدم ابن عصفور(ت ٦٦٩ هـ) لفظ التنافر في قوله:" اعلم أن" مذ" و"منذ" إذا وقع بعدهما الزمان، ووقع بعدهما الفعل، فلا بد أن يكون ذلك الفعل ماضيا، وإن كان مضارعا، فلا يجوز إعماله في ظرف ماضٍ ولا مستقبل، فلا تقول: ما رأيته مذ زمنٍ يقوم أمس، لتنافر ما بين "يقوم"

١ــ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني:٥١٣/٢، دراسة وتحقيق د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ــ١٩٨٥م.

٢ــ الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي:٢٨٨/١، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، ١٩٧٥م.

٣ــ منثور الفوائد، لكمال الدين أبي البركات الأنباري:٣٩، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣ هـ ــ١٩٨٣ م.

و"أمس""[١]. ونلحظ هنا أنه استخدم لفظ "التنافر" ليدل على التباعد بين الظرف "أمس" والفعل المضارع" يقوم" في عدم جواز قولنا: ما رأيته منذ زمن يقوم أمس، وهذا المعنى قريب من معنى المنع، وإن كنا نرى أن التنافر من ظواهر المفردات المعجمية.

قال الرضي(ت٦٨٨ هـ):" وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد؛ لأن الزيادة تنافي الحذف"[٢]. ونلحظ هنا أنه استخدم لفظي: الامتناع والتنافي، وإن كان مقصوده من التنافي هنا "المدافعة"، أي أن الزيادة تدافع الحذف.

وقد يعبر عن المنع بقوله:" ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس، والإشارة، والمستغاث، والمندوب"[٣]. ومعناه أن حذف حرف النداء يمتنع مع هذه الأصناف.

وذكر السيوطي (ت٩١١ هـ) أن الإضافة إلى الأفعال لا تصح، وعلّل ذلك بأن الأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها[٤]، فالإضافة إلى الأفعال تمتنع معها ولا تصح.

---

١ ــ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي:١٥٨/٢، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨ م .

٢ــ شرح الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي:٣٩٦/١، تصحيح وتحقيق الدكتور: يوسف حسن عمر، ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م.

٣ــ شرح الكافية للرضي:٤٢٥/١.

٤ ــ انظر: الأشباه والنظائر:٨٥/١.

وذكر – أيضا – أنه :" قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يمتنع، فالأول: كمسوغات الابتداء؛ فإن كلا منها مسموعٌ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر... والثاني: كاللام من خواص الأسماء، وكذا الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما، وكذا التنوين مع الإضافة خاصتان ولا يجتمعان، والسين وسوف من أدوات الاستقبال، ولا يجتمعان... ومن القواعد المشتهرة قولهم: البدل والمبدَل منه، والعوض والمعوَّض عنه لا يجتمعان"(١). وما سبق نصٌ واضحٌ في المنع وبعض صوره وقواعده.

يتضح لنا مما سبق أن المنع مظهر من مظاهر التضام السلبي، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله، فلا يُجمع بينهما، وهو وإن أدرج تحت التضام إلا أنه عكسه؛ لأنه قسيم التلازم، ويمكن بواسطته استبعاد أحد المعنيين عند وجود الآخر(٢).

وبناء على ما سبق يتضح أن قواعد النحاة في هذه القرينة قواعد سلبية لا تخلو من " لا" النافية، كقولهم: لا يدخل الحرف على الحرف، والضمير لا يوصف ولا يضاف، ولا تدخل حروف الجر على الأفعال، ولا تدخل الجوازم على الأسماء، ولا تجر "حتى" إلا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر(٣).

١ــ الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي:٦٢، ٦٣، قرأه وعلق عليه الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ هـ ــــ٢٠٠٦م.

٢ــ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٢١.

٣ــ انظر: البيان في روائع القرآن:١٥٥. التنافر معناه: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، كالهعخع ومستشزرات" (انظر: التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني:٩٧، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ط أولى، ١٤١٦ هـ ــ ١٩٩٦م)، وهذا معناه: تنافر الحروف في الكلمة لحصول الثقل باجتماع ما تقارب مخرجه منها.

ثالثا: أسباب المنع في النحو العربي:

من أهم الأسباب التي تدعو إلى القول بالمنع في النحو العربي:

١ــ الإخلال بالمعنى وفساده.

قال سيبويه(ت١٨٠ هـــ):"وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى"(١).

كما أنه لا يجوز عند النحاة حذف المقسم عليه وتبقية القسم؛ وذلك لأن "الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم، فمحال أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكَّد؛ لأنه نقض"(٢). فالسبب في المنع هنا ــ أو عدم الجواز ــ الإخلال بالمعنى والتناقض.

٢ــ انتفاء الفائدة.

قال ابن السراج(ت٣١٦هـــ):" أصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه"(٣). قال السيوطي(ت٩١١ هـــ):"إن الإضافة إلى الأفعال لا تصح... فامتنعت الإضافة إليها، لعدم جدواها"(٤). قال ابن مالك(ت٧٦٩ هـــ):" والأصل تعريف المبتدأ و تنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة"(٥)، ثم يقول:" ونبهت قائلا: بشرط الفائدة، على أن عدم حصولها مانعٌ من كون المبتدأ والخبر كلاما، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة " (٦).

---

١ ــ الكتاب:٣/٤٢.

٢ ــ الأشباه والنظائر:١/٢٨٨.

٣ــ الأصول:١/٦٦.

٤ ــ الأشباه والنظائر:١/٨٥.

٥ ــ شرح التسهيل: ١ /٢٨٩

٦ ــ السابق: ١/ ٢٩٠ .

كما أن مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحاة -كما هو معلوم-مبناها على الفائدة. قال الرضي ناسبا هذا القول لابن الدهان:" إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أوْ لا "(١).

٣ ــ تباين المعنى.

قال ابن السراج(ت٣١٦ هـــ) في مسألة إنابة حروف الجر بعضها مناب بعض: "فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكون هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"(٢).

٤ ــ نقض الغرض.

قال أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـــ) في مسألة منع الإضافة إلى الفعل:" لما لم تخل الإضافة في كلا ضربيها من أن تحدث تخصيصا، وكان الغرض في صياغة الفعل خلاف ذلك... لم تستقم الإضافة إليه؛ لأنه يصير نقضا لذلك الغرض الذي قُصِدَ به، ووُضِعَ من أجله"(٣).

---

١ ــ شرح الرضي علي الكافية: ١/ ٨٨ــ ٨٩ .

٢ ــ الأصول:١/٤١٤ ــ٤١٥.

٣ ــ المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي:١٥٤، تحقيق د. علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م.

رابعا: من صور المنع عند النحاة:

ومن ذلك ما عبر عنه النحاة من خلال الآتي([١]):

١ــ لا يجمع بين" أل" والإضافة المحضة، كما لا يجمع بين التنوين والإضافة بنوعيها([٢]).

قال سيبويه(ت١٨٠هـ):" اعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة... وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ"([٣]).

وعندما قال الشاعر:

لقد عَلِمَتْ أُولَى المغيرةِ أَنّني لحقتُ فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا([٤])

أراد: عن ضرْب مِسْمَع، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة"([٥]). والسبب في ذلك أن الألف واللام تعرفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق، ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان([٦]).

١ــ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢١، والبيان في روائع القرآن: ١٥٥، والتضام والتعاقب في الفكر النحوي، للدكتوره: نادية رمضان النجار: ١١٨ــ ١١٩، بحث بمجلة علوم اللغة " ١٢ "، دار غريب، المجلد الثالث، العدد الرابع، ٢٠٠٠ م. وهناك مما يمتنع اجتماعه من حروف في بنية الكلمة، وتلك قضية صرفية صوتية، مثال: كراهية توالى الأمثال، وامتناع التقاء الساكنين في غير الوقف، وامتناع توالي إعلالين، وامتناع اجتماع الحرف المبدل مع الحرف المبدل منه، إلى غير ذلك مما يتعلق بالقضايا الصرفية ويندرج تحتها، ولسنا هنا بصدد الحديث عنه في هذا البحث.

٢ ــ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢١ .

٣ ــ الكتاب:١٩٩/١ ــ ٢٠٠.

٤ ــ البيت للمرار الأسدي، انظر: الكتاب:١٩٣/١، وشرح المفصل، لموفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي:٤٦/٦، عالم الكتب، بيروت.

٥ ــ المقتضب:١٤/١ ــ١٥.

٦ ــ انظر: الجمل في النحو:٦٤.

كما تمتنع الإضافة مع التنوين(١)، فلو قلت: هذا غلامٌ زيدٍ لم يجز؛ لأن التنوين منتهى الاسم، وتابع له بعد كماله، يفصله عن غيره، والمخفوض من تمام الخافض، والمضاف إليه من تمام المضاف، فلم يجز ذلك، كما لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه"(٢). كما أن المضمرات تمتنع مع الإضافة، وكذلك أسماء الإشارة، وغير "أي" من الموصولات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.

٢ ــ لا تدخل حروف الجر على حروف الجر، ولا الجمل المحكية، ولا الأفعال.

قال ابن السراج(ت٣١٦ هـــ):" لا يجوز أن تدخل" الباء" على "إلى" ولا " اللام" على" مِنْ" ولا" في" على "إلى"، ولا شيئا منها على آخر"(٣). ومعلوم أن حروف الجر تدخل على الأسماء، ولكن لا تدخل على الأفعال؛ إذ لا يجوز أن يقال: مررت بيضرب، وإلى ذهبت ...(٤).

وقد ذكر ابن يعيش(ت٦٤٣هـــ) علة منع الجر في الأفعال لأمرين: أحدهما: أن الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجر، والإضافة، فحروف الجر لها معنى من التبعيض، والغاية، والملك، وغير ذلك مما لا معنى له في الأفعال. وأما الإضافة فالغرض منها التعريف، أو التخصيص، والأفعال غاية في الإبهام، والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف، ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة.

---

١ ــ انظر: الأصول:٢/٥.

٢ ــ انظر: سر صناعة الإعراب :١/٣٤.

٣ ــ الأصول:١/٤١٥.

٤ ــ الأصول:١/٥٥.

والأمر الثاني: أن الفعل يلزمه الفاعل، ولا يفارقه، والمضاف إليه داخل في المضاف، ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان([١]).

٣ ــ يمتنع دخول " الألف واللام " على الأفعال، كما يمتنع نعت الفعل وجره.

فلا تقول "اليقوم" ولا "اليذهب"؛ لأنها جملة، ودخول الألف واللام على الجمل محال([٢]). كما يمتنع جر الفعل، إذ لا فائدة في قولنا: مررت بيقوم، ويمتنع أيضا تنوين الأفعال؛ لأنها لا يليق بها التنوين([٣]).

٤ ــ لا يجمع بين "ذو" وكون ما يضاف إليه ضميرا([٤]).

٥- قبول الاسم الجر، ومنعه من الجزم.

قال سيبويه(ت١٨٠ هـ):"وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"([٥])، أي أن الأسماء لم تجزم؛ لخفتها ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين فكانت تختل([٦]).

---

١ ــ انظر: شرح المفصل:١١/٧.

٢ ــ انظر: الأشباه والنظائر:٨٥/١.

٣ــ انظر: الكتاب:١٧/١.

٤ ــ انظر: شرح التسهيل، لابن مالك:٤٤/١، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م. وانظر: شرح المقدمة المحسبة:١٢٤/١.

٥ ــ الكتاب:١٤/١.

٦ ــ انظر: الإيضاح في علل النحو:١٠٢.

وكذلك كل ما يمتنع فيه الجر فليس باسم، قال المبـــرد(ت:٢٨٥ه):" لا تعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"([١]).

٦ ــ يمتنع دخول" الألف واللام" على الحرف، كما أن الحرف لا يثنى، ولا يجمع، ولا يتصرف تصرف الأفعال([٢]).

٧ ــ لا يدخل حرف النداء علي الاسم المعرف بـــ" أل " إلا بعد التوصل إليه بـــ " أيها " أو " أيتها "([٣]).

٨ ــ لا يجمع بين المضمر ونعته([٤]).

٩ ــ لا تجر "حتى" إلا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر([٥]).

١٠ــ لا يجمع بين "كلا " و "كلتا" وكون المضاف إليهما نكرة أو مفردا أو جمعا([٦]).

وبناء على ما سبق من عرض لبعض صور المنع عند النحاة العرب، والنقول الدالة على ذلك، يتضح لنا أن المنع قرينة سلبية على المعنـــى، أي يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر، فإذا وجدنا "أل" استبعدنا معنى الإضافة المحضة، وإذا وجدنا التنـــوين اســـتبعدنا معنى الإضافة بقسميها، وإذا وجدنا المضمر استبعدنا نعته، وإذا وجدنا "إن" المكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة استبعدنا أن يكون المضمر اسما لهـــا،

---

١ ــ المقتضب:١/٣.

٢ ــ انظر: التبصرة والتذكرة:١/٧٥.

٣ ــ انظر: شرح المفصل: ٢ / ٨ ، ٩ .

٤ ــ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢١ .

٥ ــ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢١ .

٦ ــ انظر: السابق نفس الصفحة.

وإذا وجدنا "كلا وكلتا" استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردا أو جمعا أو نكرة، وإذا وجدنا "ذو" استبعدنا فيما أضيف إليها أن يكون ضميرا، وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما يتلوه أن يكون جملة محكية، وإذا وجدنا أداة النداء لم نتوقع بعدها الاسم المقترن بأل إلا بواسطة "أي"، وإذا وجدنا "لولا" استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر... وهكذا يكون المنع قرينة لفظية سلبية لا إيجابية([1]).

١ ــ انظر: السابق نفس الصفحة

خامسا: من قواعد المنع في النحو العربي(١).

يعد "المنع" وما يندرج تحته من قواعد مبدأ مهما من المبادئ التي التزم بها النحاة في أبوابهم؛ ومارسها كل نحوي عند تفكيره في المسائل المفردة(٢)؛ إذ إنه لا يرتبط بباب نحوي دون غيره. ومن القواعد التي تندرج تحت المنع ما يأتي:

١ ــ الساكنان لا يجتمعان(٣).

٢ ــ حركتان لا تجتمعان في حرف واحد(٤).

٣ ــ لا جمع بين علامتي تأنيث(٥).

٤ ــ لا يجوز الجمع بين خبرين في خبر واحد(٦).

٥ ــ لا يدخل العامل على العامل(٧)

٦ ــ لا يجمع بين العوض والمعوض منه(٨).

---

١ ــ انظر: الأصول للدكتور: تمام حسان:٢٠٣، ٢٠٤، وانظر: قواعد التوجيه في النحو العربي:٢٢٢، ٢٣٧ ــ ٢٣٢.

٢ ــ انظر: الأصول للدكتور: تمام:٢٠٤.

٣ ــ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: مسألة:٩٧، ص:٥٢٤.

٤ ــ انظر: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي:٧٦، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م .

٥ ــ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: مسألة:٢، ص: ١٦، وانظر: شرح الكافية للرضي:٣/٣٢١.

٦ ــ انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري:١/١٤٧، تحقيق د: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م.

٧ ــ قاعدة عامة مبثوثة في كتب النحو. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: مسألة:٥، ص:٤٤، وانظر: المقتضب:ج٣/٩.

٨ ــ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: مسألة:١٠، ص:٦٧، و انظر: همع الهوامع:٢/٤٨.

٧ ــ الحرف لا يتعلق بالحرف(١).

٨ ــ لا يجتمع حرفا جزاء(٢).

٩ ــ لا يدخل حرف جر على مثله(٣).

١٠ ــ لا يدخل استفهام على استفهام(٤).

١١ ــ حرف الخفض لا يدخل على الفعل(٥).

١٢ ــ لا يدخل حرف تأكيد على حرف مثله(٦).

١٣ ــ حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض(٧).

١٤ ــ لا يجمع بين علامتي تعريف(٨).

١٥ ــ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه(٩).

١٦ ــ الاسم لا يعطف على الفعل(١٠).

---

١ ــ انظر: شرح الكافية للرضي:٤/٢٥٩.

٢ــ انظر: مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي:٨٢، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

٣ ــ انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ج٢/٤٢٤.

٤ ــ انظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي:٤٣، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م.

٥ ــ قاعدة عامة مبثوثة في كتب النحو.

٦ ــ انظر: الأصول، لابن السراج:١/٢٤٣.

٧ ــ انظر: الأصول، لابن السراج:٢/٥٩.

٨ــ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: مسألة:٤٥، ص:٢٧٠، وانظر: شرح الكافية للرضي:٣/٢٣٤. فلا يجوز عند النحاة الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية (انظر: سر صناعة الإعراب:١/٤٦٥) كما أن أسماء الإشارة عندهم لا تصح إضافتها، لأن ذلك جمع بين تعريفين: تعريف الإشارة، وتعريف الإضافة.

٩ ــ انظر: همع الهوامع:٢/٤١٨، ٤١٩.

١٠ــ انظر:الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: مسألة:٦٩، ص:٣٨١، وانظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٣٣١.

١٧ ــ الضدان لا يجتمعان([1]).

١٨ ــ لا يجوز اجتماع الألف واللام والتنوين على حال من الأحوال([2]).

١٩ ــ لا يؤكد الظاهر بالمضمر.

٢٠ ــ الشيء لا يكون معنِيًّا به مُطَّرِحًا.

من ملاحظة القواعد التي تندرج تحت المنع نلحظ أن هناك أصولا قد اتفقت عليها المدرستان: البصرية والكوفية، نحو: لا يجمع بين العوض والمعوض منه، وبعضها انفرد بها البصريون وعارضها الكوفيون، ومن ذلك: لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه([3]).

وسنأخذ مسألة نحوية في سبيل توضيح " المنع" عند النحاة، وهي:

منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة:

يصح عند النحاة وقوع ظرف المكان خبرا عن اسم الذات واسم المعنى، نحو: زيد خلفك، والقتال أمامك، أما ظرف الزمان فلا يصح أن يكون خبرا عن اسم الذات، إذ لا يقال: محمد اليوم، وإن صح أن يقع خبرا عن اسم المعنى، نحو: السفر غدا.

---

١ ــ انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني:ج٤٩٦/١، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢ م.

٢ ــ انظر: كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي:٥٠، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م.

٣ ــ انظر: الأصول للدكتور: تمام حسان:٢٠٥.

قال ابن مالك (ت٧٦٩ هـــ):

ولا يكونُ اسمُ زمــانٍ خبـــرَا عن جُثَّةٍ وإن يُفــدْ فأخْبِــرَا(١)

وذلك راجعٌ إلى أن " الجثث أشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان؛ إذ كانت موجودة في جميع الأزمنـــة، فإذا أخبرت وقلت: زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تفد المخاطَب شيئا لـــيس عنده؛ لأن التقدير زيد حالٌّ أو مستقر في اليوم، وذلك معلوم؛ لأنه لا يخلـــو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كـــان الزمـــان لا يتضـــمن واحـــدا دون واحد"(٢)، وهذا سبب امتناع الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات.

أما سبب جواز الإخبار في الباقي فنذكر ما قاله النحاة مـــن ضـــرورة وجود حدث يتعلق به الظرف سواء كان زمانيا أو مكانيا، تقديره: مستقر أو استقر، موجود أو كائن – وهو من كان التامة – ولو ذُكرَ هذا الكون العـــام لأعطت جملا مفيدة.

فلو قلنا: زيد موجود خلفك، والقتال كائن اليـــوم، فـــإن مـــدلولاتها لا تتعارض مع المدلولات الأساسية للجمل المرادة والمنطوقة، أما إذا حاولنـــا تقدير الكلمة الحدثية التي تدل على كون عام مع المبتدأ الذي جاء اسم ذات وجاء خبره ظرف زمان، فإن ذلك سيُظهر نقصًا في الدلالة غالبا، ففي نحو: محمد اليوم، لا نجد قيمة لتلك الجملة، لو قلنا: محمد كائن اليوم، مع قصـــد الكون العام؛ إذ ما فائدة الخبر حينئذ؟!

---

١ ــ انظر: شرح ابن عقيل علي الألفية: ١ / ٢١٣ .

٢ ــ شرح المفصل، لابن يعيش: ٨٩/١، ٩٠ .

فما دام محمد حيًّا، فسوف يُوجد في اليوم ضرورةً، والظرف هنا يعطي معنى " في"، فالخبر في هذه الحالة لم يعط معنى جديدا (١)، مع أن النحاة يؤكدون على أن الخبر لا بد أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها؛ لأن " الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر"(٢).

يقول سيبويه (ت١٨٠ هـ): " و"إذا " و"حين " لا يكون واحدة منهما خبرًا لزيد، ألا ترى أنك لا تقول: زيد حين يأتيني؛ لأن حين لا تكون ظرفا لزيد، وتقول: الحرُّ حين تأتيني، فيكون ظرفا؛ لما فيه من معنى الفعل. وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث"(٣).

فمنع أن تكون ظروف الزمان أخبارا عن الجثث لعدم الفائدة، وأجاز أن تكون أخبارا للأحداث لما فيها من معنى الفعل، فقال: الحرُّ حين تأتيني، والأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل الأحيان، بل هي أعراض تحدث في زمن دون زمن، ولذلك جاز الإخبار عن الأحداث بالزمان والمكان، تقول: القتال غدا، والقتال أمامك.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أجاز النحاة صحة الإخبار عن اسم الذات بظرف الزمان إن أفاد، ومناط هذه الإفادة اقتران الجملة بحدث يسند إلى المبتدأ، ومن ذلك قولهم: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القتالُ، سواء أقدمت أم أخرت(٤)، والهلال جثة؛ لأنه جزء القمر، فأخبر عنه بظرف الزمان،

١ــ انظر: دور الحدث النحوي في بناء الجملة، للدكتور: أحمد عفيفي :٦٨ ، ٦٩، بحث بمجلة الآداب، العدد العاشر، ١٩٩٤ م .

٢ــ شرح المفصل: ٨٥/١ .

٣ــ الكتاب: ١/ ١٣٦.

٤ ــ انظر: الكتاب:١ / ٤١٨ .

وإنما جاز ذلك، كما في نحو: القتالُ اليومَ ؛ لأنك" قصدت أن تخبر بوقت القتال وهو وقت وقوعها، وذاك قد يكون غير معلوم، فيكون في الإخبار به فائدة "([1])، وقد يقدر أن المعنى: الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

والفائدة هنا تحصل بأحد أمور ثلاثة، الأول: أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ" في "، كـ: نحن في يوم طيب أو شهر كذا. الثاني: أن تكون الذات مشبهة المعنى في تجددها وقتا فوقتا، نحو: الرطب شهري ربيع. الثالث: تقدير مضاف هو معنى، نحو: اليوم خمر"([2]) .

فكون " المبتدأ" جثة يمتنع معه أن يكون الخبر" ظرف زمان"، وبهذا يعد المنع قرينة على حذف مضاف للمبتدأ، وهذا ما نجده عند أبي حيان في قوله تعالى:" ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ([3])، حيث رأى أبو حيان(ت ٧٤٥) أنَّ "إذا" التي للمفاجأة إذا عُدَّت ظرف زمان -كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة – احتاج المبتدأ "هم" إلى مضاف، قال :"فتقدير: ففي ذلك الزمان الذي نفخ فيه هم أي: وجودهم، واحتيج إلى تقدير هذا المضاف؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة"([4]).

١ــ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي: ١ / ٣٣٢ .

٢ــ انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ١ / ٣٢٣، تحقيق :طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٣ ــ الزمر:٦٨.

٤ــ البحر المحيط:٤٢٣/٧. لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، ود.زكريا عبد المجيد النوتي، ود.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤ هـ ــ٢٠٠٧م.

ومما سبق يتضح دور قرينة المنع في أنه لا يصح وقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم الذات، وإن صح أن يقع خبرا عن اسم المعنى. وصحة وقوع ظرف المكان خبرا عن اسم الذات واسم المعنى. ومن أجاز من النحاة صحة الإخبار عن اسم الذات بظرف الزمان، فإنما أرجع ذلك إلى تحقــق الفائــدة، وعدم المنع.

سادسا: الترخص في المنع:

يمكن للترخص أن يرد في قرينة المنع، ولكن على قلة، فقد يكون بالجمع بين المتنافيين، وسنعرض لثلاث حالات توجد فيها مثل هذه الضرورة، أو هذا الترخص كما نسميه:

أ ــ دخول حرف النداء على الألف واللام.

لا يجوز الجمع بين "يا" و "أل" في الاختيار ؛ لأنه لا يُجْمعُ بين أداتي تعريف، كما ذكر النحاة، إلا في لفظ الجلالة، ومع محكي الجمل، وفي الضرورة الشعرية(١)، أي في الترخص. ومن الترخص في هذه النقطة ما ذكره النحاة من قول الشاعر:

مِنَ اجْلكِ يا التي تيَّمْتِ قَلْبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنِّي (٢).

فهذا البيت الشعري شاذ قياسا واستعمالا؛ فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام، أي أن أحرف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام، وإذا أريد ذلك توصل إليه بـ"أي" و"هذا"، وأما استعمالا فلندوره، أي: لم يأت منه إلا ما ذُكِرَ(٣).

وقد علل ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) ذلك المنع بأمرين: أحدهما: أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصا، وإذا قصد واحدا بعينه صار معرفة، كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع بينهما؛ لأن أحدهما كافٍ، وصار حرف النداء بدلا من الألف واللام في

---

١ ــ انظر: همع الهوامع:٢/٣٧،٣٦.

٢ ــ انظر: الكتاب:٢/١٩٧، والمقتضب:٤/٢٤١.

٣ ــ انظر: شرح المفصل٢/٩.

المنادى، فاستغنى به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذه وشبهه.

والثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فم يجمع بينهما لتنافي التعريفين(١).

ب: الجمع بين العوض والمعوَّض منه.

يرى النحاة أنه يجوز الجمع بين "يا" ولفظ الجلالة، فتقول: يا الله، وإذا حذفت أداة النداء عوض عنها بميم الجمع، فلا يجوز حينئذ الجمع بين "يا" و"الميم"؛ حيث إن الميم عوض عن الياء، ولا يجوز الجمع بين العوض والعوض منه إلا في ضرورة الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا(٢)

فقد جمع بين"يا" والميم.

ج: دخول الألف واللام على الفعل المضارع.

" أل" الموصولة من شأن صلتها أن تكون صفة صريحة، والمقصود هنا الصفة التي بمعناها الصرفي، أي المشتقة، لا بمعناها اللغوي العام، ولكن في الشعر العربي شواهد قليلة على إدخال "أل" هذه على المضارع الذي يتنافى معها بحسب الأصل(٣).

---

١ ــ انظر: شرح المفصل:٢/٩،٨.

٢ــ انظر: المقتضب:٤/٤٢٤، وشرح المفصل، لابن يعيش:٢/١٦، وقد ذكر ابن يعيش أنه لا يعرف قائله، وإن ذكرت بعض المصادر أن قائله هو:أمية ابن أبي الصلت، ونُسِبَ أيضا لأبي الخراش الهذلي.(انظر: شرح ابن عقيل على الألفية:ج٣/٢٦٥).

٣ــ انظر: البيان في روائع القرآن:٢٤٩.، وانظر: لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف:٢٦٠، ٢٦١، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.

ومن ذلك قول الشاعر:

يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمَ ناطقًا إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ(١).

فقد دخلت" أل" على الفعل المضارع، وقد اتفق النحاة على أن هذا خاص بالشعر ما عدا ابن مالك والأخفش فيما يتعلق بدخولها على المضارع(٢).

ويرى أستاذنا الدكتور: حماسة أن دخول" أل" على المضارع – ومثله في ذلك دخولها على الظرف والجملة الاسمية –" لعله كان من لهجة بعض القبائل التي لم يسجلها النحاة، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور في الفصحى، بدليل وجود هذه الظاهرة إلى اليوم في العراق وسوريا ولبنان على مستوى الفصحى"(٣).

---

١ ــ انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي:٣١/١، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصري العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، وانظر: الأصول، لابن السراج:٥٧/١.

٢ ــ انظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٢٠١، وانظر: لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية:٢٦٠، ٢٦١.

٣ ــ لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية:٢٦١.

من أهم النتائج في هذا البحث:

١ــ إعطاء تعريف للمنع، مع تتبع هذه القرينة عند النحاة من خلال تناولهم لها في أثناء عرضهم لها في مواضع مختلفة في الأبواب النحوية، بالإضافة إلى كتب أصول النحو التي برزت فيها بشكل واضح.

٢ــ يعد "المنع" وما يندرج تحته من قواعد مبدأ مهما من المبادئ التي التزم بها النحاة في أبوابهم؛

ومارسها كل نحوي عند تفكيره في المسائل المفردة؛ إذ إنها لا ترتبط بباب نحوي دون غيره.

٣ــ من ملاحظة القواعد التي تندرج تحت المنع نلحظ أن هناك أصولا قد اتفقت عليها المدرستان: البصرية والكوفية، نحو: لا يجمع بين العوض والمعوض منه، وبعضها انفرد بها البصريون وعارضها الكوفيون، ومن ذلك: لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

٤ــ فضّل النحاة في كلامهم أن ينصوا على الواجب، وندر في كلامهم أن ينصوا على الممتنع؛ وربما يرجع ذلك إلى أن النص على الممتنع يتطلب التطويل في صياغة القاعدة، واختصار القاعدة مطلوب لذاته.

٥ ــ إبراز بعض صور المنع في النحو العربي، بالإضافة إلى كثير من القواعد التي تندرج تحته.

٦ ــ تفسير المقصود بأنَّ المنع قرينة سلبية.

٧ ــ ذكر الأسباب الداعية للقول بالمنع.

٨ ــ يأتي الترخص في المنع عن طريق الجمع بين المتنافيين.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١ــ أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني، صححه السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، ١٤٠ هـ ــ ١٩٨٨ م.

٢ــ أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العربي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٥٧ م.

٣ــ الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، ١٩٧٥م.

٤ــ الأصول، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨ م.

٥ــ الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

٦ــ الافتقار في النحو العربي، للدكتور: علاء دسوقي أحمد علي، ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١ م.

٧ــ الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ هـ ــ ٢٠٠٦م.

٨ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق الدكتور: جودة مبروك محمد، ومراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.

٩ ــ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
١٠ ــ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور: طه عبد الحميد طه،
مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م.
١١ ــ البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣ م.
١٢ــ التضام والتعاقب في الفكر النحوي، للدكتوره: نادية رمضان النجار، مجلة علوم اللغة "١٢"، دار غريب، المجلد الثالث، العدد الرابع، ٢٠٠٠م .
١٣ــ التضام وقيود التوارد، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، بحث بالمناهل، العدد السادس، السنة الثالثة، رجب: ١٣٩٦هـ ــ يوليو: ١٩٧٦ م.
١٤ــ التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق الدكتور:عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ط أولى، ١٤١٦ هـ ــ ١٩٩٦م.
١٥ــ البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، ود:زكريا عبد المجيد النوتي، ود:أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧ م.
١٦ ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق :طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.

١٧ ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح الأستاذ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩ م.

١٨ ــ الخلاصة النحوية، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠٠م.

١٩ــ دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الأستاذ: محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.

٢٠ ــ دور الحدث النحوي في بناء الجملة، بحث للدكتور: أحمد عفيفي، مجلة الآداب، العدد العاشر، ١٩٩٤ م.

٢١ــ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ــ١٩٨٥م.

٢٢ ــ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م.

٢٣ــ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨ م.

٢٤ــ شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ط ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٢٥ ــ شرح الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتحقيق الدكتور: يوسف حسن عمر، ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م.
٢٦ــ شرح المقدمة المحسبة، للطاهر بن أحمد بن بابشاذ تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، الكويت،١٩٧٦ــ١٩٧٧م.
٢٧ــ شرح المفصل، لموفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
٢٨ــ ضوابط التوارد، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية، ج ٥٨ ، شعبان ١٤٠٦ هـ ــ مايو ١٩٨٦م
٢٩ــ ظاهرة المنع في النحو العربي: رسالة ماجستير، للدكتور: مازن عبدالرسول سلمان إبراهيم الزيدي، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،١٤٢٢هـ ــ٢٠٠١م
٣٠ ــ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، بحث بمجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٩٧٤ م.
٣١ ــ كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م.
٣٢ ــ كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح الأستاذ: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ــ ١٩٩١م

٣٣ ــ كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ ــ١٩٨٥ م.

٣٤ ــ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، وضع فهارسه الدكتور: عدنان درويش، ومحمد المضري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط الثانية،١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨م.

٣٥ ــ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

٣٦ــ لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.

٣٧ــ اللغة العربية معناها ومبناها، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

٣٨ــ مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الأستاذ: عبد السلام محمد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

٣٩ ــ المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٠ ــ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ ــ ٢٠٠٤م.

٤١ــ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢ م.

٤٢ــ المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٤ م.

٤٣ــ من أسرار اللغة، للدكتور: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، دون تاريخ.

٤٤ــ منثور الفوائد، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١،١٤٠٣هـ ــ١٩٨٣م.

٤٥ ــ همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٤٩٥
٢-	Abstract	١٤٩٦
٣-	توطئة البحث:	١٤٩٧
٤-	أولا: قرينة التضام.	١٤٩٩
٥-	ثانيا: المنع: لغة واصطلاحا، والنقول التي تدل عليه من كلام النحاة.	١٥٠٢
٦-	ثالثا: أسباب المنع.	١٥٠٨
٧-	رابعا: من صور المنع.	١٥١٠
٨-	خامسا: من قواعد المنع.	١٥١٥
٩-	سادسا: الترخص في المنع.	١٥٢٢
١٠-	من أهم النتائج في هذا البحث:	١٥٢٥
١١-	المصادر والمراجع.	١٥٢٦
١٢-	فهرس الموضوعات	١٥٣٢